



التقرير الختامي

للندوة العربية التفاعلية حول

" أثر التغيرات المناخية على تنمية الموارد البشرية "

عبر تقنية ZOOM

8 أكتوبر / تشرين الأول 2025

تقديم:

تعيش المجتمعات الحديثة على وقع تغيرات مناخية متسارعة تهدد استقرار الأنظمة البيئية والاقتصادية. ولا تقف آثار هذه التغيرات عند البيئة فحسب، بل تمتد لتطال مباشرة القوى العاملة والوظائف، مما يستدعي تطوير وتنمية الموارد البشرية لضمان استدامة أسواق الإنتاج.

وتلتقي مصالح أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات، أصحاب العمل، والعمال) عند نقطة مشتركة وهي ضرورة التكيف والتأقلم مع الظرف المناخي المستجد لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية والمناخية.

وفي إطار سعيها المتواصل لتعزيز كفاءة وأداء الموارد البشرية لأطراف الإنتاج في دولنا العربية، تعقد منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل) ندوة عربية تفاعلية تحت عنوان " **أثر التغيرات المناخية على تنمية الموارد البشرية** "، سيتم خلالها إبراز مدى تأثير التغيرات المناخية على الوظائف وشروط العمل وتنمية الموارد البشرية، وكيف يمكن للسياسات العامة أن تضمن بناء رأس مال بشري قادر على التكيف مع التحديات المناخية.

المشاركون:

شارك في أعمال هذه الندوة التفاعلية عدد (83) مشاركاً يمثلون أطراف الانتاج الثلاثة فضلاً عن عدد من الخبراء العرب المتخصصين والمهتمين بمجال عمل الندوة.

الافتتاح:

افتتحت أعمال الندوة، في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2025، بكلمة ترحيبية لمعالي الأستاذ / فايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية، والتي ألقاها نيابة عنه الأستاذة / منجية هادفي – المشرفة على إدارة التنمية البشرية والتشغيل، وأستهلها بالترحيب بالسادة المشاركين، وأكد فيها على أن قضية تغير المناخ لم تعد قضية بيئية فحسب، بل أصبحت واقعاً نعيشه ويهدد الأمن والصحة والاقتصاد ويؤدي إلى عدم استقرار المجتمع، وأن مسؤوليتنا أمام هذه التحديات تفرض علينا العمل معاً كأطراف إنتاج (حكومات ، أصحاب أعمال ، وعمال) للحفاظ على مواردنا الطبيعية. كما أكد على أن التنمية البشرية ترتبط بقدرة الأفراد على التعلم والإنتاج والإبداع وأن التوجه نحو الاقتصاد الأخضر والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة والتوسع في مجالات التكنولوجيا البيئية أصبح بديلاً فعالاً للنتائج الكارثية للتغيرات المناخية وعنصراً هاماً في تحقيق العدالة المناخية، ويفتح آفاقاً واسعة لتأهيل الشباب وتزويدهم بالمهارات التي تتناسب مع سوق العمل المستقبلي. ونوه معاليه في كلمته إلى أننا اليوم بحاجة إلى وضع رؤية متكاملة تقوم على

التخطيط بعيد المدى لبناء القدرات، وإيجاد بيئة عمل آمنة وصحية لمواجهة تلك التغيرات لصناعة مستقبل أكثر استدامة وعدلاً للأجيال القادمة.

وفي ختام كلمته أكد بأن منظمة العمل العربية على استعداد دائم لتقديم كل الدعم لأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية لمواجهة تلك التغيرات، وتمنى معاليه أن تخرج هذه الندوة بالرؤى الجادة والقبلة للتنفيذ على أرض الواقع.

سير أعمال الندوة:

تناولت الندوة بالعرض والتحليل محاضرتين كالتالي :-

المحاضرة الأولى بعنوان: " تأثير التغيرات المناخية على الموارد البشرية : دمج المهارات الخضراء في خطط التدريب والتوظيف "

وقدمها الأستاذ / محمد بحري الدقي - والذي تناول فيها بالبحث والتحليل تأثير التغيرات المناخية على الموارد البشرية، ومكونات ومجالات المهارات الخضراء ودمج المهارات الخضراء في مجال التدريب المهني والتوظيف بسوق العمل ثم تطرق إلى التجارب العربية والدولية الناجحة، وقدم عدد من المقترحات تم الأخذ بها في التوصيات الختامية للندوة.

المحاضرة الثانية بعنوان: " تأثير التغيرات المناخية على صغار المنتجين في الدول العربية "

وقدمتها الدكتورة / هويدا عدلي - والتي تناولت فيها بالبحث والتحليل تأثير التغيرات المناخية على صغار المنتجين في الدول العربية، والسياسات والترتيبات المؤسسية والتدخلات التنموية التي تخفف من حدة الآثار المترتبة على هذه التغيرات، وتعزيز صمود المزارعين والتكيف مع هذه التغيرات، ثم قدمت تصورات ومقترحات تم الأخذ بها في التوصيات الختامية.

ومن خلال العروض التي قدمها السادة الخبراء ومداخلات ومناقشات المشاركين تم التوصل إلى عدد من التوصيات تتمثل في التالي:-

التوصيات الختامية

1. دعوة الدول العربية إلى إدماج قضايا التغير المناخي في الاستراتيجيات والخطط الوطنية لتنمية الموارد البشرية وإعداد قوى عاملة قادرة على التكيف مع التغيرات البيئية.
2. تطوير برامج التدريب والتعليم الأخضر والتركيز على المهن المستدامة والمهارات الخضراء لتأهيل الكوادر البشرية لمواجهة تحديات الاقتصاد منخفض الكربون.
3. نشر وتعزيز الثقافة البيئية في بيئات العمل والمؤسسات التعليمية لترشيد الموارد والوصول إلى الاستدامة.
4. دعم البحث العلمي والابتكار في مجالات الطاقة النظيفة والزراعة الذكية وإدارة المياه، لتوفير فرص عمل جديدة صديقة للبيئة.
5. تشجيع التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتبني مبادرات تنموية تراعي الأبعاد المناخية والاجتماعية معاً.
6. وضع سياسات لحماية العاملين في القطاعات المعرضة لتغيرات المناخ كالصيد، والزراعة، والصيد البحري من خلال إجراءات السلامة والتأمين الاجتماعي.
7. دعوة البلدان العربية إلى تشجيع التحول نحو الاقتصاد الأخضر والصناعات الخضراء، والطاقة المتجددة مما يسهم في إيجاد فرص عمل مستدامة وتخفيض البطالة الناتجة عن التغيرات المناخية.
8. تمكين المرأة والشباب من المشاركة في المبادرات البيئية وجهود التكيف مع المناخ، وذلك عن طريق وضع برامج تدريب وتمويل مبتكرة تراعي العدالة الاجتماعية.
9. تعزيز نظم الإنذار المبكر وإعداد خطط طوارئ لمواجهة التغيرات والكوارث المناخية بما يحافظ على استقرار وتنمية الموارد البشرية واستمرارية الإنتاج.
10. مراجعة المناهج التعليمية والتدريبية لتشمل التنمية المستدامة والتغير المناخي، مما يؤهل الأجيال القادمة لمواكبة التحديات المستقبلية.